

بحث في شرعية شراء الأسهم الأجنبية

امنه عبدالمنعم الكمالي
2171116526

أنواع الشركات حسب النشاط التجاري

الشركات
المختلطة

الشركات
النقية

الشركات
المحظورة

أنواع الشركات حسب النشاط التجاري

الشركات المحظورة هي الشركات التي أساس نشاطها حرام كالتجارة في الخمر وبيع لحم الخنزير وما الى ذلك.

هي الشركات المساهمة التي يكون نشاطها وتمويلاتها حلال وليس فيه من المعاملات المحرمة. فهناك معايير قياس لنقاء الشركة بما معناه الضوابط التي يتم تحديد الشركة على انها نقية.

هي شركات أصل نشاطها حلال ولكن تتضمن نسبة ضئيلة من التمويلات المحرمة مثل الربا. **وهذا النوع الذي يغلب على الأسهم الأجنبية.**

الشركات
المحظورة

الشركات
النقية

الشركات
المختلطة

يرى (كتاب الأسهم المختلطة) ان "المعيار الذي قسمت هذه الشركات المساهمة على أساسه، يتعارض مع القواعد الشرعية والواقع المشهود"

فسر ذلك عن طريق:

2-خلل في موضوع المعيار

1-خلل في زمن المعيار

1-الخلل في زمن المعيار:

فقط يكتفي بدراسة اخر قائمة مالية للدورة الربع سنوية و تدرج في القائمة على هذا الاساس. فاذا كانت القوائم السابقة مكدسة بالاستثمارات الربوية ولكنها في اخز قائمة لم تودع بالربا فهذا ليس دليل كافي على ان هذه الشركة ستبقى على هذه السياسة مستقبلا. بل فالغالب يكون عكس ذلك. فلا يجوز الجزم بنقاء الشركة فقط لهذا السبب

يرى (كتاب الأسهم المختلطة) ان "المعيار الذي قسمت هذه الشركات المساهمة على أساسه، يتعارض مع القواعد الشرعية والواقع المشهود"

فسر ذلك عن طريق:

2-خلل في موضوع المعيار

1-خلل في زمن المعيار

2-الخلل في موضوع المعيار

يرى الكتاب ان الكثير من الناس يجزم بنقاء الشركة فقط بالنظر الى القروض الشركة ولا ينظرون غالبا الى الممارسات الأخرى.

فمثال هناك العديد من الشركات تقوم بأبرام عقود التأمين التجاري وهي غير مشروعه الا انه يتم تجاهلها في تصنيف الشركات من ناحية النقاء والاختلاط. ومثال اخر تقوم الشركات بتوظيف او استثمار الفائض من أموالها في شركات مختلطة لتنميتها فتكون بدورها قد اختلطت أموالها ومع ذلك لا يتم استبعادها من قائمة الشركات النقية. وغير تعامل الشركات بالمشتقات المالية وعدم استبعادها من الشركات النقية

خلاصة رأي الكتاب ان نظرية الأسهم النقية لا تنسجم مع القواعد الشرعية والواقع. ويتعسر اثبات ان الشركة لم يختلط أموالها بأموال شركات مختلطة أخرى. وان الشركات الموجودة اليوم اما محظورة او مختلطة.

حكم شراء كل نوع من الأسهم

الأسهم المحظورة

أ- حكم اشراء الأسهم المحظورة:

الأسهم النقية

لا يختلف أحد على عدم جواز شراء سهم الشركات التي أصل نشاطها حرام او يغلب عليها الاستثمار المحرم.

الأسهم المختلطة

ولكن حسب معيار الايوفي للأوراق المالية 21 يرى ان إذا أراد شخص ان يشتري أسهم هذا النوع من الشركات فيجب ان تكون حصته كبيره فيها ويكون قادرا على تغيير واقع الشركة وتحويلها الى متوافقة مع الشريعة.

حكم شراء كل نوع من الأسهم

الأسهم المحظورة

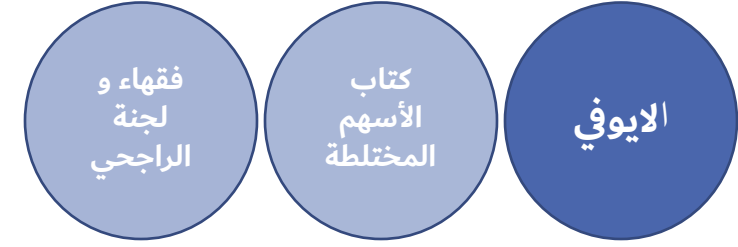
ب- حكم شراء أسهم الشركات النقية:

الأسهم النقية

اختلف كتاب الأسهم المختلطة في مدى صحة وجود هذه الشركات ولكن بشكل عام حسب مصادر الايوفي والفقهاء فقد اتفقوا بجواز شرائها

الأسهم المختلطة

حكم شراء كل نوع من الأسهم



-حسب معيار الايوبي:

يجوز شراء أسهم الشركة المختلة بشروط ومنطلق القول في الجواز هو **الحاجة والمصلحة العامة**. وان الربا محرم ولكن المساهم في هذه الشركات لا يباشر بالربا والشروط هي:

1- (ان لا تنص في نظامها ان من أهدافها التعامل المحرم).

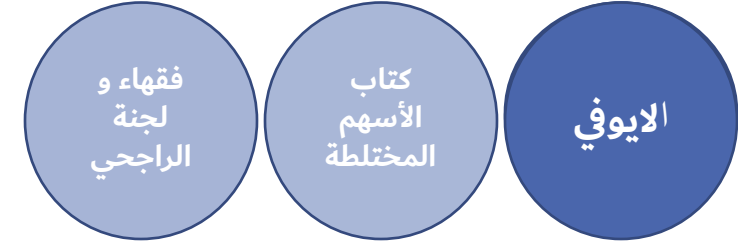
فالمقصود في هذا الشرط ان جواز التعامل في مثل هذه الشركات لا يكون الا إذا كان المحرم ليس مقصودا بالعقد. فاذا نص في نظام الشركة ان من أهدافها نشاط محرم، يكون مقصودا في العقد ويكون محرم حتى وان قل نسبة هذا المحرم.

الأسهم المحظورة

الأسهم النقية

الأسهم المختلطة

حكم شراء كل نوع من الأسهم



-حسب معيار الايوبي:

يجوز شراء أسهم الشركة المختلة بشروط ومنطلق القول في الجواز هو **الحاجة والمصلحة العامة**. وان الربا محرم ولكن المساهم في هذه الشركات لا يباشر بالربا والشروط هي:

2- (ان لا يبلغ إجمالي ما اقترضته بالربا 30% من قيمتها السوقية).

والمقصود ان إذا كان المحرم في الشركة يسير فلا اشكال فيه وضابط اليسير هو الثلث حسب قول الرسول الكريم: "الثلث والثلث كثير"

في بعض الهيئات الشرعية قالوا ان لا يبلغ إجمالي مقترضته بالربى من قيمتها السوقية او من مجموع الموجودات ايها أكثر وبهذا أرادوا ان يوسعوا الدائرة أكثر لتشمل عددا أكثر من الشركات.

الأسهم المحظورة

الأسهم النقية

الأسهم المختلطة

حكم شراء كل نوع من الأسهم

فقهاء و
لجنة
الراجحي

كتاب
الأسهم
المختلطة

الايوفي

-حسب معيار الايوفي:

يجوز شراء أسهم الشركة المختلة بشروط ومنطلق القول في الجواز هو **الحاجة والمصلحة العامة**.
وان الربا محرم ولكن المساهم في هذه الشركات لا يباشر بالربا والشروط هي:

3- (ان لا يبلغ إجمالي المودع بالربا 30% من قيمتها السوقية).

أي انه إذا كان لديها فائض وارادت استثماره تودعه في أحد البنوك وتأخذ عائد فيشترط ان لا يتجاوز
البلغ الذي اودعته لتأخذ الفائدة عليه 30% من القيمة السوقية.

الأسهم المحظورة

الأسهم النقية

الأسهم المختلطة

حكم شراء كل نوع من الأسهم

فقهاء و
لجنة
الراجحي

كتاب
الأسهم
المختلطة

الايوفي

-حسب معيار الايوفي:

يجوز شراء أسهم الشركة المختلة بشروط ومنطلق القول في الجواز هو الحاجة والمصلحة العامة. وان الربا محرم ولكن المساهم في هذه الشركات لا يباشر بالربا والشروط هي:

4-(ان لا يتجاوز الايراد الناتج من المحرم 5% من اجمالي الايرادات).

فاذا تم إيداع مبلغ في بنك ربوي على سبيل المثال يجب ان لا يتعدى العائد الربوي 5% من اجمالي الارادات. والسبب في اخيار 5% انه ضابط اليسير عرفا. ففي العرف المحاسبي إذا كانت الإيرادات 5% فما تحت له ان يدرجها تحت مسمى ارادات أخرى وعدم الإفصاح عنها.

الأسهم المحظورة

الأسهم النقية

الأسهم المختلطة

حكم شراء كل نوع من الأسهم

فقهاء و
لجنة
الراجحي

كتاب
الأسهم
المختلطة

الايوفي

الأسهم المحظورة

الأسهم النقية

الأسهم المختلطة

حسب كتاب الأسهم المختلطة (إبراهيم السكران)

استنتاج وراي الكاتب

1- إذا غلب على الشركات المختلطة التصرفات غير الشرعية في تمويلاتها واستثماراتها فإنه يحرم المشاركة فيها. وإذا كانت يسيره فإنه يجوز التعامل بها.

2- ان جواز المساهمة في الشركات المختلطة ليس من باب الصواب المقابل للباطل. انما من باب الترجيح والموازنة بين ادلة الجواز وادلة التحريم ذلك ان كلا القولين فيهما وجهه وقوه لا تخفى

حكم شراء كل نوع من الأسهم

فقهاء و
لجنة
الراجحي

كتاب
الأسهم
المختلطة

الايوفي

الأسهم المحظورة

الأسهم النقية

الأسهم المختلطة

علاقة المستثمر بأصحاب الأموال المخلطة

المشاركة في
التصرف

المشاركة في
الحصة

مرتبة العموم

جواز
مذهب: الظاهرية

تحريم مع اكراه
المذهب: المالكية

جواز مع اكراه
المذهب: (الحنفية
والشافعية والحنابلة)

حكم شراء كل نوع من الأسهم

بعض
الفقهاء و
لجنة
الراجحي

كتاب
الأسهم
المختلطة

الايوفي

الأسهم المحظورة

الأسهم النقية

الأسهم المختلطة

1- الشيخ سعد الخثلان الشيخ الدكتور عبد العزيز الفوزان والقرضاوي أفادوا بعدم جواز التعامل بها قطعا بما انها تم التعامل فيها بالربا.

2- هيئة الراجحي تتبع نفس معايير اليوفي وشروطها في التعامل بالأسهم المختلة

احكام تنقية الأسهم و طريقتها

كتاب الأسهم المختلطة (إبراهيم السكران)

منظمة الايوبي

إذا تم المساهمة في شركة مختلطة وجب التخلص من الأيراد المحرم

2- إذا لم تحقق أرباح

1- إذا حققت أرباح

* لا يجوز الانتفاع بالعنصر المحرم نهائيا حتى ولو كان انتفاع معنويا

احكام تنقية الأسهم و طريققتها

كتاب الأسهم المختلطة (إبراهيم السكران)

منظمة الايوفي

طريقة تنقية الأسهم حسب معايير الايوفي

Step 1

Prohibit income = **10,000,000 \$**

Number of shares outstanding = **300,000,000**

Number of shares you own = **1000**

Step 3

Total purification amount

1000 x **0.033\$** = **33\$**

Step 2

Purification amount per share: $\frac{10,000,000 \$}{300,000,000} = 0.033\$$

احكام تنقية الأسهم و طريققتها

كتاب الأسهم المختلطة (إبراهيم السكران)

منظمة الايوفي

1-ان الإيرادات اليسيرة من الأموال الغير مشروعه التي تخلقها الحصة قبل شراء المساهم لها لم يستلمها المساهم الجديد أصلا. فليس عليه التخلص منها

2-"عوائد السهم ليست انعكاسا تاما للتمويلات والاستثمارات اليسيرة المحظورة بس هي خاضعة لحزمه واسعه من العوامل الاقتصادية وبالتالي فان التمويلات وفوائد الإيداعات المحظورة ليست المؤثر الوحيد على القيمة السلوقية السهم الشركة"

Zoya App

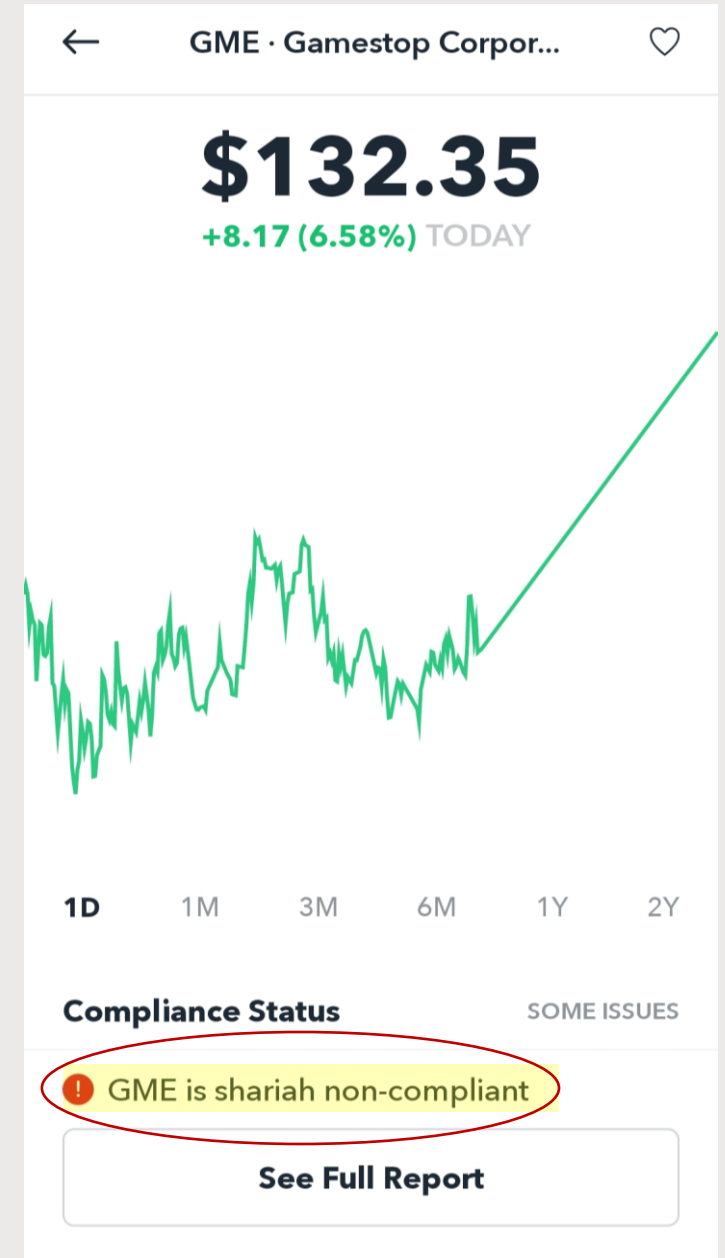
To identify Shariah-compliant stocks, Zoya applies the shariah standards determined by the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI) under the guidance of our shariah advisor, Sheikh Joe Bradford. AAOIFI is an international nonprofit organization based in Bahrain that develops uniform standards and training for the Islamic finance industry. You can learn more about them [here](#).

Shariah Advisor



Sheikh Joe Bradford

Joe Bradford is an American scholar of Islam. He holds a Master of Islamic Law from the University of Medina, and has studied traditionally in the Muslim world for the past 20+ years.



رأي الشخصي

شكرا

QUESTIONS?